اخترْ (افتل).

والأمر من افتعل يكون على : "افتعلْ" اتَّخذَ : اتخذْ، واتَّقى : اتَّقِ، وسُمع فيهما أيضاً سماعاً : تَخذَ في الماضي، يتخذُ في المضارع، تَعلَ يتعلُ، فالفاء فيه محذوفة وهي الهمزة، ومثلها : تَقَى (في تقى) : تعل، ويتْقِي : يَتْعلُ. بحذف الفاء (الواو)، والأصل : اتخذ، يتخذُ زنة : افتعل، يفتعل. وقد حذفت فيه التاء الأولى كراهية لاجتماع المثلين، وهي ساكنة، فاستغنى عن همزة الوصل في الأمر لأجلها، فبقى وزنه تَعِلَ، يتعِلُ. وهو موقوف على السماع.(١)

والأمر المسموع في المثالين السابقين : تَخذْ زنة تَعِلْ. وتقِ زنة تعِ في الأمر من تَقِيَ. ويفسر الحذف في أوله على نحو ما بينا آنفًا. وهذا غير شائع.

وإن كان آخرالفعل حرف اعتلال حذف في الأمر، فإن كان المحذوف بقى بعد حذفها فتحة تدل عليها نحو: اسعَ في الخيرات. وقال تعالى: ﴿فتولَ عنهم﴾ [١١٤ الصافات]. فالمحذوف ألف في مضارعه.

وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفت، وبقيت بعد حذفها همزة تدل عليها، نحو : يَرْمي : ارمِ، ومنه قوله تعالى : ﴿فاقضِ ما أنت قاضٍ﴾[٧٢ طه]، ويسكن ذلك كله وقفاً، فيقال في الوقف : اخشْ، اغدْ، ارمْ، ويجوز لك أن تحركه بحركته السابقة، ويجوز لك أيضاً أن تزيد هاء لبيان الحركة، فتقول : اغده، ارمِهْ، اخشه، ومنه قوله تعالى ﴿فبهداهُمْ اقتده﴾ [٩٠ الأنعام].

وإن كان في أوله زيادة نحو الهمزة لم تحذف نحو : أقام : أقمْ، أقال (عزل) : أقلْ. والأصل أقامْ، وأقالْ (بسكون الآخر)، فالتقى السكون والحرف المعتل، فحذف الحرف المعتل لالتقاء الساكنين.

إسناد الأفعال إلى الضمائر :

أولاً – إسناد الضمير إلى الفعل السالم (وهو ما ليس فيه حرف علة أو همزة) لا يتغير الفعل السالم عند إسناده إلى الضمائر مطلقاً ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. نحو : ذَهَبُوا، يذهبُوا، ويذهبَا، يذهبْنَ.

---

(١) ارجع إلى التتمة في التصريف ص١٧٠ والممتع لابن يعيش ص٢٢٣.

ثانيًا – الفعل المهموز : لا يتغير عند إسناده إلى الضمائر، إلا أفعالاً قليلة، نذكرها ونبين أحكامها فيما يأتي :

- تحذف الهمزة في الأمر مطلقاً في فاء الأفعال الآتية : أخذ، أكل، أمر، يقال : خُذْ، كُلْ، مُرْ، وذلك في الابتداء بها.
- وتحذف الهمزة كذلك في الأمر من سأل، وذلك في حالة الابتداء إن سقطت همزة الوصل في أولها نحو : سل، وجاء ذلك في القرآن الكريم : ﴿سل بني إسرائيل﴾ [٢١١ البقرة]. ونحو: ﴿سلهم أيهم بذلك زعيم﴾ [٤٠ القلم]، فإن جاءت في الوصل، فلم يبتدأ بها جاز الحذف، وجاز عدم الحذف،وجاء ذلك في القرآن الكريم: ﴿فسأل الذين يقرءون الكتاب﴾ [٩٤ يونس]. و﴿واسألوا الله من فضله﴾[٣٢ النساء] والأكثر فيها إثبات الهمزة.
- تحذف الهمزة في عين رأى في المضارع والأمر منه، يقال : يرى والأصل : يرْأى، والأمر : "رَه" زنة فَه. وتحذف همزته أيضاً في جميع تصاريف وزن "أفعل" يقال في مضارعه يُرى، والأمر منه : "أَرِ". قال تعالى : ﴿أرنا مناسكنا﴾[١٢٨ البقرة]، و﴿ فأروني ماذا خلق الذين من دونه﴾[١١ لقمان].
- إذا توالى همزتان في صدر الكلمة، وسكنت الثانية، أبدلت مداً من جنس حركة الأولى، ويحدث هذا عند دخول همزة على الفعل مهموز الفاء في وزن "فعل" نحو : أَمِن يقال في مضارعه : آمن، والأصل : أأمن زنة : أَفْعلُ، توالت همزتان، وسكنت الثانية، فقلبت مدة من جنس حركة الأولى، أي قلبت الهمزة الثانية ألفاً؛ لأن حركة الأولى فتحة، ورسم الحرفان بعد ذلك ألفاً عليها مدة، ويقاس على ذلك كل فعل ماض على وزن "أفعل"، وفاؤه همزة، مثل : آثرَ، آتي ... وكل فعل أمر من الماضي السابق نحو : آمِنْ، آثِر، آت. وتقلب الهمزة الثانية الساكنة ألفاً، ثم تدغم في الهمزة السابقة في المضارع من مهموز الفاء، نحو : آمُرُ.

والأصل : أَأْمر، وذلك عام في ماضي الثلاثي ومضارعه نحو : آخُذُ، قال تعالى : ﴿ قال هل آمنكم عليه ...﴾ [٦٤ يوسف].(١)

ثالثًا – الفعل المضعف : يجب أن يدغم المثلين فيه يقال : مدّ ، والأصل مَدَد زنة : فَعَل، ولا يفك التضعيف عند اتصاله بالضمائر التي لا تتطلب سكون ما قبلها يقال : مدّوا، مدّا (في المثنى)، فإن اتصل به ضمير رفع متحرك، وجب فك التضعيف، يقال : مَدَدْتُ، مددْتَ، مددْتُم، مَدَدْتن، ومَدَدْن. وللمضارعة فيه ثلاثة أحكام:

١. يجب فك التضعيف في المضارع المضاعف إن اتصلت به نون النسوة، نحو : يَمْدُدْن، وتَمْدُدْن؛ لأن نون النسوة تطلب سكون ما قبلها.
٢. ويجوز فك التضعيف إذا جزم الفعل المضارع المضعف بالسكون يقال : لم يَرُدّ، ويقال فيه أيضاً : لم يَرْدُدْ.
٣. ويجب الإدغام فيما لم يقع تحت الحكمين السابقين، فيقال في المضارع المسند إلى المفرد الغائب : يردُّ، ويقال فيما أسند إلى جمع الذكور : يردّون، ويقال فيما أسند إلى المثنى يردان.

وحكم الأمر في الضعف كحكم المضارع المجزوم، أي يجوز التضعيف

---

(١) وكذلك جمع التكسير مما أوله همزة نحو : آجال، وأصله : أَأْجال، زنة : أَفْعال، ونحو : آمال. وكل وزن أفعل التفضيل مما فاؤه همزة نحو : الآبي زنة الأفعل (من أبى)، ومثل : آسف زنة أَفْعَل، والأصل أَأْسَف.

وتوجد أفعال أخرى تشبه وزن آمن، وآخذ، في أنها مبدوءة بألف عليها مدة، ولكن ليس فيها إعلال، لأنها على وزن فاعل، وليس على وزن أفعل، وذلك مثل : أأخذ زنة فاعل، أصلها : أاخذ، الهمزة الأولى فاء الفعل، والثانية زائدة، ومثل ذلك : آدب. والأصل : أادب زنة فاعل. ومثل آمن زنة فاعل أصلها : أامن، وآخى، والأصل : أاخى : فاعل : وآسى، آزر، والمضارع من ذلك : يؤامن، يؤاخذ، يؤاخي، يؤازر، يؤاسي، زنة يفاعل. والفعل آنس فيه وجهان الأول أن يكون زنة "أفعل"، ومضارعه يؤنس زنة يُفعِل. والثاني أن يكون على وزن فاعل، ومضارعه يؤانسُ على زنة يفاعل. ومثله : آلف مضارعه يؤلف إيلافاً ويؤلف، مؤلفة. ومثله آجره أجره، مضارعه يؤجر (يفعل)، ويؤاجر زنة (يفاعِل) بمعنى يستأجر.

ويجوز فكه، فيقال : رُدّ، واردُدْ، ورُدّوا، وارَددوا، ومُدّن، واُمْدُدْن.

رابعًا – الفعل المثال : وهو ما كانت عينه حرف علة نحو : وزن يبس.

١. لا يحذف في ماضيه شيء من حروفه، يقال : وزن، وزنْتُ، زنَا، زنوا، زنَّ (مسندًا إلى نون النسوة).

٢. وللمضارع منه حكمان : الأول : المضارع الواوي الفاء تحذف فاؤه إذا كان الفعل مكسور العين في المضارع يقال : وَعَد يَعِدُ، وزن : يَزِن، وعظ يَعِظُ، ولَد: يَلِدُ، وثب : يَثِبُ، فإن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها فلا يقع فيه حذف، يقال : وَجُهَ يَوْجُه، وَجِلَ يَوْجَل.

وشذ عن ذلك : وَسِعَ : يَسَع، وطأ : يَطَأ، ولغ : يَلَغ، وزغ : يَزَغ، وقد علل العلماء ذلك بأن هذه الأفعال كانت في الأصل مكسورة العين، ثم فتحت بسبب حروف الحلق التي تؤثر الفتح على الكسر.

الثاني: المضارع اليائي الفاء، لا تحذف فاؤه، يقال: ينع: يينع، يَبِسَ: ييبسُ، ويئس : ييأسُ.

وللأمر حكم المضارع، يقال في وعد : عِدْ وزن : زِنْ، وعظ : عِظْ. وثب : ثِبْ. وسع : سَعْ. يئس : ايئسْ.

خامسًا : الفعل الأجوف (معتل العين)، وتتلخص أحكامه – ماضياً ومضارعاً، وأمراً في حكمين، وهما :

الأول : أن تبقى عينه بلا حذف إذا تحركت لامه، يقال : قال، قالت، قالوا، تقولين، قولوا، يقولوا.

الثاني : أن تحذف عينه، إذا سكنت لامه، للجزم نحو : لم يقل، لم ينمْ، وللأمر نحو : قلْ، نمْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك يقال : قلت (للمتكلم المفرد)، وقُلن (لجمع الإناث)، ومثلها يقلن. وتتحرك فاء الأجوف بالضم أو بالكسر إن حذفت عينه لواحد من أمرين:

الأول : للدلالة على الحرف المحذوف في مفتوح العين في الأصل، في

مثل : قُمْتُ، بعتُ.

الثاني : للدلالة على حركة الحرف المحذوف في المضموم، والمكسور العين في الأصل نحو : خِفتُ، فأصله خَوِف، ونحو : طُلْتُ، من طَوُل.

سادساً : الفعل الناقص، وهو ما كانت لامه ياءً نحو : قضى، رمى، وللماضي منه ثلاثة أحكام :

١- الفعل المتصل بتاء التأنيث : تحذف الألف مطلقاً، لسكون التاء، فالتقى ساكنان فحذفت الألف نحو : رَمَتْ، رَمَتَا، أَعْطت، وأعطَتا. ولا تحذف الواو والياء، فيقال : رضيتْ، سَرُوَتْ، ورضيتا، وسَرُوتا.

٢- الفعل المنقوص المتصل بواو الجماعة : يحذف حرف العلة، وتبقى فتح ما قبله إن كان ألفاً نحو : سَعَوْا. (حذفت لامه، زنة : فَعَوا). ويضم ما قبله إن كان واواً أو ياء نحو : رَضُوا. (حذفت لامه – الياء)، ونحو : سَرُوا (حذفت لامه – الواو).

٣- الفعل المتصل بغير ذلك من الضمائر : لا يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله الواوي، أو اليائي، نحو تاء الفاعل يقال : رضيتُ، وسروتُ. وترد الألف إن كانت ثالثة نحو : رمَيْتُ، وغَزَوْتُ. سبقت التاء بحرف لين، فإن لم تأت الألف ثالثة بل فوق ذلك قلبت ياء خالصة مطلقًا، يقال : أعطيت، واستدعيت، وللمضارع في هذا النوع حكمان :

الأول : الفعل المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة : يحذف منه حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان ألفًا، نحو : "يَسْعَون" و"تسْعَين". وإن كان حرف العلة ياء أو واو، يؤتى بحركة مجانسة للضمير المتصل بالفعل، مثل : الضمة في : يغْزُون، ويرمُون، لتجانس الضمة واو الجماعة، ومثل الكسرة في تغزين، وترمين. لتجانس ياء المخاطبة.

الثاني : الفعل المتصل بنون النسوة أو ألف الاثنين لا يحذف حرف العلة، وإن

كان حرف العلة قبل الضمير ألفاً، قلب ياء نحو : البنات. والولدان يسْعَيَان، فإن كان حرف العلة واواً أو ياءً بقى دون حذف أو قلب يقال : البنات يغزونَ، ويرمين. والولدان يغزوان، ويرميان.

وللأمر في ذلك حكم المضارع المجزوم يقال في الأمر الموجه لجمع الذكور : اسْعَوْا، (مضارعه المجزوم : لم يَسْعَوا، ولم يسْعَ). ونحو : اغْزُوا (مضارعه المجزوم : لم يغزُ، مجزوم بحذف حرف العلة)، ويقال في الأمر الموجه لجماعة الإناث : اغْزونَ، وارمين، واسعيْن، لم يحذف العلة لتحرك النون، والأمر للمثنى : اغزوَا، وارميَا، واسْعَيَا، لم يحذف حرف العلة مع ألف الاثنين لسكونها، فيلزمها تحرك ما قبلها، فتحرك حرف العلة، فانتفت علة الحذف، وهذا النوع مبني على حذف النون.

ويقسم الفعل إلى متعدٍ، ولازم :

أولاً - الفعل المتعدي : وهو ما تجاوز فاعله إلى مفعول به فأكثر، ويعرف المتعدي بعلامتين:

الأولى : أن تتصل به هاء ضمير يعود على غير المصدر أو الظرف نحو : القرآن حفظته، والكتاب قراءته، ويخرج عن ذلك : الجلوس جلسه زيد؛ لأن جلس غير متعدٍ، والضمير فيه يعود على مصدر سابق. وكذلك : اليوم استرحته : استراح لازم، والضمير يعود على ظرف. فليس دليلاً على تعدي الفعل؛ لأن الأصل : اليوم استرحت فيه، ثم حذف حرف الجر توسعاً.

الثانية : أن يصاغ منه اسم مفعول تام أي غير محتاج في تأدية معناه إلى جار ومجرور، فاسم المفعول لا يبنى من اللازم؛ لأنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، ويحتاج إلى نائب فاعل، وليس للازم مفعول، يقال : فتحت الباب : الباب مفتوح، وأكرمت محمدًا : محمد مكرم، فالفعل فتح وأكرم متعديان، لجواز صوغ اسم المفعول منهما. ولا يجوز بناء اسم المفعول من : فَرِحَ، عَطِشَ، لأنهما لازمان، والمتعدي يكون لمفعول واحد أو لإثنين أو لثلاثة.

ثانيًا - الفعل اللازم : اللزوم وصف للفعل الذي لا يتجاوز فاعله إلى مفعول به، فلا

يتعدى فاعله، وله علامات يعرف بها :

الأولى : أن تتصل به هاء ضمير تعود على سابق غير الظرف والمصدر.

الثانية : أن لا يبنى منه اسم المفعول نحو : جلس، خرج لا يجوز فيها ولم يأت منها بناء : مجلوس، أو مخروج.

الثالثة : أن يدل الفعل على سجية أو وصف خلقي ملازم لصاحبه، نحو : شَجُعَ، جَبُنَ، حَسُن، وهو شائع في مضموم العين، زنة "فَعُل" للزوم.

الرابعة : أن يكون دالاً على عرض (وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ملازم لصاحبه، نحو : نَشِطَ، كَسِلَ، حَزِنَ، مَرِضَ.

الخامسة : أن يكون الفعل دالاً على نظافة أو دنس نحو : طَهُرَ، وَضُؤ، دَنِسَ، نَجِسَ (ونجُس بضم العين)، وقذُر.

السادسة : أن يكون دالاً على مطاوعة فاعله نحو : أجلست علياً فجلس، أخرجت محمداً فخرج، فقد طاوع فاعل جلس، فاعلىّ أجلس، وأخرج المتعديان ومثل ذلك بناء انفعل للمطاوعة نحو : كسَّرت الزجاج، فانكسر، وثنَّيت الورقة فانثنت.

السابعة : أن يكون على بناء "افعلَّ" الذي يدل على الشعور غالباً نحو : اقشعرّ، اطمأنّ. أو يكون على بناء ملحق به، وهو وزن : "افْوَعَلّ" نحو : اكوهدَّ الفرخ (ارتعد).

الثامنة : أن يكون الفعل على وزن : افْعَنْلَل نحو : احرنجم (افترق) أو على بناء ملحق به، وهما بناءان : افعنلل (مكرر اللام) نحو : اقعنسس البعير (امتنع من الانقياد)، وبناء: افعنلي : نحو : احرنبي الديك (انتفش للقتال)، واسلنقي الرجل (نام على ظهره)، وما جاء منها متعدياً، فهو شاذ.

وهذا النوع من الأفعال يتعدى إلى مفعول به بطريقتين :

الأولى : بحرف الجر نحو : خرج على الناس، وخرج بسيارته. وذهب بخالد وجاء بعلى. وقد يسقط حرف الجر على غير قياس نحو : ﴿ اختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ [١٥٥ الأعراف] أي اختار من قومه. فسقط حرف الجر "من" فنصب "قومه" بعد نزع الخافض. وجاء نزع الخافض أو سقوط الحرف في بعض الأفعال مسموعًا عن العرب نحو : نصحته، وشكرته، وذهبت الشام، وتوجهت

مكة. والأصل : نصحت له، وشكرت له، وذهبت إلى الشام، وتوجهت إلى مكة، وجاء الحذف لضرورة في الشعر أيضاً، ولا يقاس عليه.(١)

ويتعدى الفعل اللازم إلى مفعول به، أو المتعدي إلى مفعول واحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة بإحدى الطرق الآتية :

١- بواسطة حرف الجر، نحو : ذهبت بزيد. بمعنى : أذهبته. وخرجت بعلي. بمعنى: أخرجته.

٢- بواسطة همزة النقل التي تدخل على اللازم، فتجعله متعديًا نحو : أخرجت علياً (من خرج). وأكرمت محمداً (من كَرُم اللازم)، وإن دخلت على المتعدي لمفعول واحد جعلته أكثر من واحد نحو : علمتُ الخبرَ. وأعلم محمدٌ علياً الخبرَ.

٣- بتضعيف العين نحو : كَرُم علي. وكرَّم عليٌّ محمدًا. وفَرِح علي. وفرَّح عليٌّ محمداً، وهو قياسي في اللازم، والمتعدي لمفعول واحد. ولم يسمع في المتعدي لاثنين.

٤- بزيادة الألف بعد الفاء في بناء فاعل. مثل : جلس عليٌّ. وجالس عليّ محمداً. وسار عليّ. وساير عليّ محمداً.

٥- ببنائه على صيغة الطلب "استفعل" نحو : استغفر : طلب المغفرة، واستخدم : طلب الخدمة. واستعطاه طلب العطية. أو للنسبة إلى الشيء نحو : استقبح فعله (رآه قبيحًا).

٦- بتضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ نحو قوله تعالى : ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ [٢٣٥ البقرة] وأصله : لا تعزموا على. ولكنه ضمن

---

(١) يحذف حرف الجر حذفًا مطردًا مع أنَّ، وأنْ إذا أمن اللبس، ومع كي، نحو : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [١٨ آل عمران] أي بأنه لا إله إلا هو. ونحو : ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾[٦٣ الأعراف] أي من أن جاءكم. ونحو : حضرت كي أتعلم : أي لكي أتعلم. فإن لم يؤمن اللبس وجب ذكر الحرف. وجاز الحذف في قوله تعالى ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [١٢٧ النساء]، ويقدر المحذوف في أوعن، للدلالة القرينة الحالية على صحة المعنيين، وهو الرغبة في الزواج منهن أو الرغبة عن زواجهن : أن ترك زواجهن.

معنى: لا تنووا، فتعدى بتعديته. ومثل ذلك : الفعل "أتى بمحمد" بمعنى جاء به، و"أتى المرأة" بمعنى جامعها، وهو كثير في الأفعال التي تأتي تارة متعدية بحرف، وأخرى تتعدى بنفسها، والمعنى هو الفيصل.

٧- بإسقاط حرف الجر توسعًا نحو : تمرون الديار. أي بالديار. ونحو : ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ [١٥ الأعراف] أي عن أمره.

بناء الفعل للمجهول :

تقسم الأفعال باعتبار الإسناد إلى فعل مبني للمعلوم، أو ما سمى فاعله : والفعل المبني للمعلوم : هو ما أسند إلى فاعله، ولم يقع فيه تغيير نحو : أكْرَمَ محمد علياً.

والفعل المبني للمجهول هو ما أسند إلى غير فاعله الذي قام بعمل الفعل، ووقع تغيير فيه نحو : أُكرم عليّ. ونبين لك أحوال أبنية الأفعال في بنائها للمجهول، والتغييرات التي تصيبها فيما يأتى :

أولاً - الفعل الماضي :-

١- الفعل الماضي صحيح العين الخالي من التضعيف يُضم أوله، ويكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسوراً، نحو : فَتَحَ، كَسَرَ، ضَرَبَ. وذلك في مثل : فتح محمد الباب. وكَسَرَ علي الزجاج. وضَرَبَ محمد عليًا. تبنى للمجهول على النحو التالي : فُتِح البابُ. وكُسِر الزجاج. وضُرِب عليٌّ.

وإن كان أوله واواً ضمت الواو نحو : وُصِلَ. وإن كان أوله همزة ضمت أيضاً نحو : أُخذ الكتاب. وإن كانت الهمزة وسطاً كسرت في نحو "سألَ" في قوله تعالى : ﴿... كما سُئِل موسى من قبل﴾ [١٠٨ البقرة]، ونحو : ﴿وإذا الموءودة سُئِلت﴾ [٨ التكوير]، وتكتب أخيرة على ياء، لانكسار ما قبلها نحو : بُدِئ العمل.

٢- الفعل الماضي الثلاثي معتل العين (الأجوف) سواء أكان واوياً أو يائيًا - يبنى للمجهول على ثلاثة أوجه سمعت عن العرب، وهي :

الأول : أن يكسر أوله فينقلب حرف العلة في عينه ياءً لتناسب حركة أوله،

نحو : صام : صِيم. قال : قِيل، وجـــاء : جِيء ﴿وجيء بالنبيين﴾ [٦٩ الزمر]و﴿وجـــيء يومئذ بجهنـــم﴾[٢٣الفجر]. وذلك بإخلاص الكسر في أوله.

الثاني : أن يُضم أوله، فينقلب حرف العلة واوًا ليناسب حركة أوله، ويسهل في النطق، نحو : صام : صُوم. باع : بُوع، صان : صُون. وحاك : حُوك، وذلك بإخلاص الضم في أوله.

الثالث : إشمام الحرف الأول بحركة تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع، بغير مزج بينهما، فينطق المتكلم أولاً بجزء قليل من الضمة، يعقبه جزء كبير من الكسرة، يجلب بعده ياء، وذلك على التعاقب السريع في نطق الحركتين دون الخلط بينهما. والإشمام لا يكون إلا في النطق فقط.

وقد قرئ في السبعة بالإشمام قوله تعالى : ﴿وقِيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء﴾ [٤٤ هود] في "قيل"، و"غيض".

والمشهور من هذه الأوجه الثلاثة كسر الأول، وقلب حرف العلة ياءًا، ثم الإشمام، ثم ضم الأول.

ولكن إن حدث لبس في حالة منها وجب العدول عنها إلى ضبط آخر لا لبس فيه، فالفعل الماضي معتل الوسط قد يقع فيه لبس إذا بنى للمجهول، وأسند لضمير التكلم أو الخطاب – مذكرًا ومؤنثًا، أو إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات. وذلك نحو ساد : "سادني أبي بالفضل" يبنى للمجهول المعهود : "سُدتُ بالفضل"، حذف حرف العلة لسكون الدال التي سكنت طواعية لاتصالها بالتاء ضمير المتكلم المفرد المذكر. وقد التبس الفعل المبني للمجهول بماضيه الذي أسند إلى تاء المتكلم في نحو : سُدت قومي، فوجب العدول عن ضم الأول فراراً من اللبس، وذلك باستعمال الكسر أو الإشمام. وهذا اللبس يقع عادة في الأجوف الواوي، ولكن ذلك غير مطرد فيما كان ماضيه مكسور العين، ومضارعه مفتوح العين، نحو : "خاف" ماضيه "خاف"، والأصل خَوِفَ، فتحت الواو لانفتاح ما قبلها ثم قلبت الواو ألفاً، فصارت "خاف"، والمضارع : "يخاف".

وهذا النوع لا يبنى للمجهول بكسر أوله، ويلزمه ضم أوله حتى لا يلتبس

بماضيه المسند إلى تاء الفاعل في نحو : "خِفت" بكسر الخاء. وحذف وسطه، فلو بنى للمجهول وكسر أوله على ما ذكرنا سابقًا لأوقع في لبس، بسبب تشابه صورتى الفعل في حالتي بنائه للمعلوم وللمجهول، فيلزم فيه ضم أوله فراراً من اللبس، فيقال : خُفْت، ويجوز فيه الإشمام أيضاً.

٣- الماضي الثلاثي المضعف (المدغم) تجوز فيه الحالات الثلاث (ضم أوله، وكسره والإشمام) نحو: رد، مد. قال تعالى : ﴿هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا﴾ [٦٥ يوسف]، وقرأ علقمة: (رِدّت إلينا) بالكسر. وإن خِيف اللبس في وجه منها وجب تركه إلى غيره، فيجب ترك الضم في عِد، والعدول عنه إلى الكسر؛ لأن الضم فيه يلتبس بالأمر في نحو : "عُدّ المال"، "رُدّ العدو"، فلا يتبين المبني للمجهول من صيغة الأمر، فنقول : عِدَّ المالُ. رِدّ العدو. (بكسر أوله، لئلا يشتبه بصيغة الأمر منه).

٤- الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل معتل العين، تجوز الأوجه الثلاثة في الحرف الثالث الأصلي منه إذا كان على وزن "انفعل" أو "افتعل" نحو : انقاد، انهال، انهار، واختار، اجتاز، احتال. وحركة همزة الوصل تماثل حركة الحرف الثالث، فإن قُلِبَ الحرف الثالث ياء كسرت همزة الوصل نحو: اختار: اِختير، فإن قلب الألف واواً ضم أوله نحو : اختار : اُختور.

٥- الماضي المبدوء بهمزة الوصل مضعف اللام تجوز فيه الحالات السابقة، وذلك فيما كان على وزن "انفعل" و"افتعل" نحو : "انصبّ"، و"انسدّ"، انجرّ، و"امتدَّ، و"اشتدَّ" و"ابتلّ" ويجوز في ثالثه الضم نحو "اُنْصُب الماء". "اُمتدّ". ويجوز فيه الكسر نحو : "اِنْصِبّ"، "امتدّ".

٦- الفعل الماضي المبدوء بتاء تكثير سواء أكانت للمطاوعة أم لغير المطاوعة، يبنى للمجهول بضم الحرف الثاني مع الأول نحو : تعلّم محمد القراءة : تُعُلِّمت القراءة.

٧- الماضي المبدوء بهمزة وصل يضم أوله وثالثه نحو : "استخدم محمد القلم". اُستُخْدِم القلم. "استَطْعَمَ علي الشراب". "اُستُطعِمَ الشرابُ". "استغفَر

المذنب الله" فيقال : "أُستُغْفِر الله".

٨- ويبنى وزن "تفاعل" للمجهول على وزن تُفُوعِل، بضم أوله وثانيه اتباعًا، فتقلب الألف واواً لتجانس حركة ما قبلها، نحو : تَغَافل : تُغُوفِل. تجاهل : تُجُوهِل الحقُ. ويبنى وزن أفعل بضم أوله، وكسر ما قبل آخره نحو : أكرم محمد عليًا. أُكرِم عليّ، فإن كانت فاء البناء همزة، فتوالت همزتان في أوله، قلبت الهمزة الثانية الساكنة بعد ضم واواً لتجانس حركة ما قبلها نحو : آثر (أأْثر زنة أفعل) يقال فيه : أُوثر (والأصل) أُوْثِر. توالت همزتان، وسكنت الثانية، فقلبت مدة من جنس حركة الأولى، فصارت الهمزة واواً، ونظيرها : أوتى، وأوذى.

ثانياً : المضـــارع :

يبنى الفعل المضارع. في كل حالاته – بضم أوله أيضاً وفتح ما قبل آخره، إن لم يكن مفتوحاً من قبل، وذلك نحو : يُفْتَح الباب. يُصَام رمضان. تُقام الصلاة. والفتح فيما قبل الأخير في "يصام"، و"تقام" مقدرًا، لأن الأصل : يَصْوَم، يُقْوَم ثم قلبت الواو ألفاً : يصام (من صام)، ويقام (من أقام) لانتقال حركتها إلى الساكن قبلها.

توكيد الفعل بالنون

نون التوكيد نون تلحق بالفعل، وهي نوعان : خفيفة وثقيلة، الخفيفة : نون محركة بالفتح دون تضعيف نحو : افعلنَ الخير، والثقيلة : نون مضعفة محركة بالفتح نحو : لأفعلنَّ الخير. وإليك أحكام توكيد الفعل بالنون (الخفيفة، والثقيلة) :

أولاً : الفعل الماضي، ويمتنع توكيده بالنون مطلقاً، لحدوثه وتمامه في الماضي، فلا حاجة لتوكيده، وما ورد مؤكداً بالنون فيه ضرورة ولا يقاس عليه، ومن ذلك قول الشاعر :

دامَنَّ سَعْدُك إن رحمتِ متيمًا لولاك لم يكُ للصبابة جانحا

والشاهد : دامنَّ : فعل ماض مؤكد بالنون الثقيلة، وهي ضرورة سهلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر.